

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

أكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة رياض العدساني أن برنامجه الانتخابي يركز على 6 نقاط أساسية تخص الصالح العام وتهدف إلى حماية أموال الدولة. وأضاف العدساني في لقاء مع «الأخبار» أن نقاط برنامجه الانتخابي تتمثل في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية للأقارب بالدرجة الأولى وتحقيق استقلالية القضاء من الناحية الإدارية والمالية والعمل على فصل ادارتي التحقيقات والأدلة الجنائية عن وزارة الداخلية وضمهما الى السلطة القضائية وإنشاء هيئة متخصصة لفحص الأغذية والأدوية لضمان توفير التغذية والأدوية الصالحة للاستخدام الآدمي وتفعيل قانون كسر الاحتكار وتوفير الأراضي للمواطنين وتقليص مدة الانتظار للحصول على سكن للمواطن. وأوضح العدساني أن تكثيف وتعديل المناهج التعليمية أمر ضروري خاصة أنه لا تنمية ولا نهضة في ظل وجود الفساد، والتنمية البشرية أساس التنمية المعمارية وتطور الدول. وبين أن أجندته الانتخابية تركز على الصحة والتعليم والتوظيف والقضاء على البطالة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

حاوره: عاطف رمضان

مرشح الدائرة الثانية قال إن برنامجه الانتخابي يركز على 6 نقاط تهدف إلى حماية أموال الدولة

العدساني لـ «الأخبار»: لا نهضة في ظل الفساد.. والتنمية البشرية أساس التطور

بداية، حدثنا عن سيرتك الذاتية؟
 ● دراستي كانت في الولايات المتحدة الأميركية في المجالين التمويلي والتسويقي وعملت في مؤسسة البترول الكويتية بإدارة المخاطر من عام 2001 إلى عام 2005 وعملت في إدارة المساهمات في الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2006 وحتى الآن، أما عن مجالتي في العمل التطوعي فقد كنت عضواً لمجلس إدارة جمعية الزهراء التعاونية منذ عام 2005 إلى عام 2007 وكنت رئيساً لمجلس إدارة الجمعية منذ عام 2007 إلى شهر أبريل 2011 ففترة عملي في المجال التعاوني كانت لمدة 6 سنوات تقريباً.

بداية، حدثنا عن سيرتك الذاتية؟

● دراستي كانت في الولايات المتحدة الأميركية في المجالين التمويلي والتسويقي وعملت في مؤسسة البترول الكويتية بإدارة المخاطر من عام 2001 إلى عام 2005 وعملت في إدارة المساهمات في الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2006 وحتى الآن، أما عن مجالتي في العمل التطوعي فقد كنت عضواً لمجلس إدارة جمعية الزهراء التعاونية منذ عام 2005 إلى عام 2007 وكنت رئيساً لمجلس إدارة الجمعية منذ عام 2007 إلى شهر أبريل 2011 ففترة عملي في المجال التعاوني كانت لمدة 6 سنوات تقريباً.

الأجندة الانتخابية

وماذا عن برنامجك الانتخابي؟

● برنامجي الانتخابي يركز على 6 نقاط أساسية تخص الصالح العام وتهدف إلى حماية أموال الدولة وهي تتمثل في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية للأقارب بالدرجة الأولى خاصة بعدما كانت هناك تصريحات حكومية خلال شهر مارس 2011 بأنه لا يمكن إقرار هيئة لمكافحة الفساد إلا بشرط إلغاء الذمة المالية ومع ذلك فقد كان من الملاحظ وجود تضخم في الحسابات المالية لبعض النواب في شهر سبتمبر 2011، ومن المعلوم أن الوقاية خير من العلاج وقد تضخمت حسابات بعض النواب إلى ما يقارب الـ 106 ملايين دينار حسبما نشر في بعض وسائل الإعلام فهذا الرقم بإمكان الدولة أن تصرفه كرواتب لعدد 8833 موظفاً براتب قدره ألف دينار لكل موظف ولمدة 12 شهراً، فنحن نريد نواباً أكفأ يعملون جاهدين لتشريع القوانين التي تخدم البلد ويراقبون الأداء الحكومي وليس نواباً تضخم حساباتهم البكيتية.

ومن ضمن برنامجي

الانتخابي التركيز على تحقيق استقلالية القضاء من الناحية الإدارية والمالية والعمل على فصل ادارتي التحقيقات والأدلة الجنائية عن وزارة الداخلية وضمهما الى السلطة القضائية وهذا الذي جانب إنشاء هيئة متخصصة لفحص الأغذية والأدوية لضمان توفير التغذية والأدوية الصالحة للاستخدام الآدمي خاصة بعد انتشار مواد غذائية فاسدة في السوق المحلي خلال الفترة الأخيرة وهذه الهيئة موجودة في دول أوروبا وأمريكا والمملكة العربية السعودية، فمنذ عام 2008 وحتى الآن نعاني من دخول مواد غذائية إلى السوق الكويتي وبناء على تصريحات وزارة التجارة والصناعة فإن هناك مواد غذائية تحوي مواد كحولية دخلت البلاد، فإشياء هذه الهيئة يحافظ على مصالح المواطنين وسلامتهم خاصة أن الوقاية خير من العلاج وما يتبعه الدخلة أن هذه المواد الغذائية الفاسدة دخلت البلاد من دون محاسبة هؤلاء الخارجين عن القانون من محاسبة الجهات المعنية فلا بد من التي روجت لدخول هذه الأغذية الفاسدة والمنتجات الخطرة التي تضر بصحة الإنسان إلى السوق الكويتي، لذلك فمن الضروري وجود هيئة مستقلة منفصلة عن الحكومة لفحص الأغذية والأدوية.



مرشح الدائرة الثانية رياض العدساني

وتقدم لهم معاشات على شكل دعم عمالة حالياً لكن هؤلاء الشباب لا يعملون مما يحبط من معنوياتهم لحرمانهم من الترفيق، والأدهى والأمر أن هناك شباباً كويتيين تم تسريحهم من القطاع الخاص وفي الوقت نفسه الحكومة سكرت دعم العمالة أي أنهم من دون وظائف عاطلين عن العمل ولديهم التزامات مالية وأسر ينفقون عليها فلا بد من التركيز على المواطن لأنه على المدى البعيد في حال لم يتم توظيف هؤلاء الشباب فقد ينحرفون.

خسائر الشركات

وماذا عن الشركات التي تعرضت لتخفيف خسائر فادحة وخسرت جزءاً كبيراً من رؤوس أموالها خلال الأزمة المالية العالمية والدولة طرحت محافظ مليونية لدعم البورصة والعقار دون جدوى؟

● هناك شركات مدرجة تلاعبت ولم تقدم ميزانياتها المالية لوزارة التجارة والصناعة فآين الدور الرقابي للوزارة؟ القانون يلزم كل شركة أن تقدم بياناتها المالية السنوية للوزارة وهناك شركات قريبة من الإفلاس قامت مجالس ادارتها بتقديم علاج من خلال تسريح الموظفين فلا يمكن معالجة خطأ مخططاً أكبر منه فالشركة لم تقدم ميزانياتها عبر تواطؤ من قبل مراقبي الحسابات الموظف البسيط وتم إنهاء خدماته بالرغم من أنه ملتزم بإقسطات شهرية والتزامات أسرية فآين دور الحكومة التي تجاهلت هذه الأخطاء؟ فمن الواجب أن تقدم هذه الشركات ميزانياتها للوزارة في الوقت المحدد لها وتراقب مدى استمراريتها فالحلقة المبارية حلول غير جذرية لم نر لها صدق فقد شكل صندوق لدعم الأعمال في عام 2008 ونعش حالياً في عام 2012 ولاتزال مؤشرات البورصة منخفضة فلا بد من وجود علاج جذري وأن تكون هناك إجراءات احترازية ضد الشركات المخالفة.

التشريعات الاقتصادية

كيف ترى التشريعات الاقتصادية ودور مجلس الأمة القادم تجاهها؟
 ● مجلس الأمة على سبيل المثال شرع قانون كسر الاحتكار الذي يعطي فرصة للشركات أن تتنافس وهو قانون دولي صدر عام 1995 فقد شرع بالكويت عام 2007 ولم ير النور حتى 2012 وفي عام 2009 بإيعاز وطلب من قبل الحكومة إعادة دراسة هذا القانون ووافقت اللجنة المالية على ذلك في المجلس الحكومية ليست لديها الرغبة في تطبيق هذا القانون كما أن مجلس الأمة غير جاد في تطبيقه فإذا كنا نريد أن نكون دولة اقتصادية فلا بد من أن يتم تشريع قوانين تجارية واقتصادية تفيد المواطن أولاً ومن ثم تعمل على استقطاب شركات أجنبية للاستثمار في الكويت لكن المواطن هو الأكثر تائراً فيجب على الدولة أن تنظر إلى الشباب بعين الاعتبار خاصة أنه إذا تقدم شباب إلى وظيفة ينتظر أكثر من عامين وفي حال حصله على عمل آخر وفي حال تقدم يطلب للحصول على مسكن ينتظر لفترة طويلة قد تقارب الـ 15 سنة.

جميع الظروف ضد الشباب ومجلس الأمة عامي 2008 و2009 لم يشرع أي شيء يخص الشباب إلا الفحص الطبي قبل الزواج فما هي المشاريع أو التشريعات

التناحر الحاصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أرجع الكويت إلى الوراء، فالحكومة وضعت خطة معينة ولم تنفذ منها شيئاً فخطة التنمية أعدتها الحكومة مرتين الأولى كانت في عام 1985 ولم تنفذ منها شيئاً والثانية كانت في عام 2008 وأيضاً لم تنفذ منها شيئاً. وبالنسبة لموضوع الصحة أعتقد أنه بإمكان الحكومة أن تنشئ مدينة صحية متكاملة ومجهزة عالمياً تكون أوفر على الدولة من العلاج بالخارج فالعلاج بالخارج مع الأسف هناك من يستغله كرحلة سياحية على نفقة الحكومة.

والحكومة قادرة على إنشاء مثل هذه المشاريع لاسيما أن هناك وفرة مالية أو فائضاً مالياً تلغنه الدولة بشكل سنوي، حيث أظهرت بيانات وزارة المالية مؤخراً أن الفائض في ميزانية الكويت بلغ 11,6 مليار دينار ما يعادل (41,6 مليار دولار) في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2011-2012 مرتفعاً إلى مئتيه قبل عام بفضل إيرادات فطرية أعلى من المتوقع وانخفاض في الإنفاق. فالدولة واجب مستحق عليها أن توفر التعليم والصحة بالشكل الصحيح، وطلبات الحكومة بأن تكون جدية خاصة أنها لديها رقابة ذاتية على نفسها من خلال مجلس الوزراء الذي بدوره يراقب كل وزارة في الدولة، كما أن مجلس الأمة يراقب أداء الحكومة فإذا كان هناك خلل في هذه الرقابات فالمتمسك في النهاية يكون الشعب ومنذ عام 1984 لا نرى من الحكومة إلا تصريحات صحافية عن خطط أو مشاريع من دون جدوى. وأجندتي الانتخابية تتلخص في التركيز على التعليم والصحة والتوظيف والقضاء على البطالة والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد وكشف الذمة المالية وإنشاء هيئة خاصة لفحص الأغذية والأدوية.

الاقتصاد والسياسة

من الملاحظ خلال الفترة الأخيرة تناحر وتجانس بين السلطتين فآين الاقتصاد بالنسبة للسلطتين؟
 ● كان من الملاحظ وجود عبث سياسي أكثر من فوضى سياسية خلال الفترة الأخيرة بالنسبة لموضوع الكوادر المالية للموظفين وأنا لست ضد المطالبة بالكوادر، لكن من الواجب أن يأخذ كل مواطن حقه لكن الحاصل أن ديوان الخدمة المدنية لم يرد على الجهات المعنية بشأن الكوادر أو زيادة الرواتب علماً أنه لا بد على الديوان من أن يفعل دوره ويسرد على كتب الجهات الحكومية فتجاهل الديوان نتج عنه هذه الإضرابات التي حدثت خلال الفترة الأخيرة، والحاصل أن الحكومة استجابت لمطالب من قام بالمظاهرات بشأن الكوادر الوظيفية أما من لم يقم بالمظاهرات فلم تعطه الحكومة حقوقه ونتج عن ذلك نزيف في القطاع الخاص وخروج عدد من الموظفين من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، فالحكومة أخطأت في عدم إعدادها دراسة عن الرواتب كل 5 سنوات وديوان الخدمة المدنية يتبع الحكومة ولم يرد على الجهات المعنية الأخرى مما نتج عنه هذه المظاهرات، وبالنسبة للحكومة استجابت للمتظاهرين في حين هضم حق من لم يقوموا بمظاهرات أو إضرابات عن العمل.

كما أن القطاع الخاص قام بتسريح عدد كبير من الموظفين حوالي 1093 موظفاً والحكومة طالبت بدعم العمالة الوطنية

وان عدد الطلبات التي توفرها الدولة في السنة 8 آلاف وحدة سكنية في ظل أعداد الطلبات التي تقارب الـ 12 ألف طلب في السنة أي أن هناك زيادة مستمرة في أعداد الطلبات الجديدة مما يدل على أن الكويت مقبلة على أزمة إسكانية، وهناك مثال على تأخر طلبات المساكن فهناك شاب تقدم بطلب للحصول على سكن في عام 1995 وحصل على مسكن في منطقة سعد العبدالله في عام 2011 فلا يعقل ألا تكون الكويت لديها وفرة في الأراضي! فالمساحة المستغلة في الدولة نسبتها 7٪ بينما غير المستغل من تلك الأراضي نسبته 93٪ فمن الضروري إتاحة الفرصة للشركات الوطنية للمشاركة في إعداد البنية التحتية للمناطق الجديدة ومثل هذه الأمور تندرج تحت المشاريع التنموية. وأعتقد أن تكثيف وتعديل المناهج التعليمية أمر ضروري خاصة أنه لا تنمية ولا نهضة في ظل وجود الفساد والتنمية البشرية أساس التنمية المعمارية

الاقتصاد الكويتي حراً في ظل الاحتكار وتفعيل قانون كسر الاحتكار أمر من شأنه أن يعمل على تخفيض الأسعار لاسيما أن الكويت هي الدولة الخليجية الأكثر ارتفاعاً في الأسعار مقارنة بالدول الخليجية الأخرى بالرغم من أنها دولة فطرية تتمتع بمناخة مالية جيدة الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في التسعيرة، والدستور الكويتي يشير إلى أن الكويت دولة اقتصادية حرة فلا يمكن أن تكون دولة اقتصادية في ظل الاحتكار فهذا القانون تم تشريعه عالمياً في عام 1995 ولا يزال في ادراج المعنيتين في الكويت حتى هذه اللحظة فمنذ 17 عاماً لم يطبق هذا القانون في الكويت.

كما أن برنامجي الانتخابي يركز على توفير الأراضي للمواطنين وتقليص مدة الانتظار للحصول على سكن للمواطن عبر العمل على رفع عدد الوحدات السكنية من 8000 إلى 30 ألف وحدة سكنية حيث أن هناك 95 ألف طلب لوحدات سكنية

على هامش اللقاء

● نكر مرشح الدائرة الثانية رياض العدساني أنه سيعقد ندوة الانتخابية يوم 22 الجاري وسيجتاح خلالها عن برنامجه الانتخابي على أن يفتح باب الأسئلة للجامعير خلال الندوة وسيرد العدساني على جميع الأسئلة التي ستوجه إليه.
 ● هنا العدساني جريدة «الأخبار» بمناسبة مرور 36 سنة على تأسيسها، متمنياً لها دوام التقدم والازدهار، مشيراً إلى أنها صحيفة



رياض العدساني يتحدثنا إلى الزميل عاطف رمضان

(كرم ذياب)

الانتخابات في مسارها الصحيح

كيف ترى انتخابات مجلس الأمة في هذه الدورة؟

● الانتخابات تسير حالياً في مسارها الصحيح سواء بالنسبة للمرشحين الذين يحملون أفكاراً ممتازة لكن آين وزارة الداخلية من المال السياسي والانتخابات الفرعية وهناك تصريح من قبل وزارة الإعلام تدعو إلى التغيير ومن المفترض ألا تتدخل الحكومة في الانتخابات وتكون حيادية وتطبق القانون بالنسبة لوزارة الإعلام أما وزارة المالية بتكتيف رقابتها على الانتخابات الفرعية والمال السياسي لكن ما يطمئن هو أن الناخب نفسه يريد الإصلاح نحو التغيير إلى الأفضل.

تحالفات جديدة

هل هناك تحالفات بينك وبين مرشحين آخرين؟
 ● لا توجد تحالفات بيني وبين احد من المرشحين فأنا مستقل.

الوجهة الجديدة

هل تتوقع أن مجلس الأمة الجديد سيحوي نواباً جديداً وكم نسبة التغيير بوجهة نظرك؟

● اعتقد أن نسبة التغيير في النواب الجدد ستفوق الـ 50٪ لأسباب كثيرة منها أن الدولة شلت خلال الفترة الأخيرة ولم تر تطورياً خاصة خلال 7 سنوات والناس تريد التغيير للأفضل.

القوي الأمين

هل هناك كلمة توجهها للمواطنين؟

● أشكر المواطنين ولابد أن نضع الكويت في عين الاعتبار ولابد أن يتم اختيار القوي الأمين كما ورد في القرآن الكريم ولصالح الدولة فلدنيا وفرة مالية وعقول مفكرة وإخلاص للإصلاح لا يكون مجرد أمنيات بل خطوات صحيحة جادة وتكثيف الجهود للصالح العام مطلب مهم لحماية أموال الدولة ونطبق المادتين 8 و7 من الدستور الكويتي اللتين تخصص العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ولا يمكن أن يتم تحقيق هاتين المادتين إلا من خلال اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب الذي يشرع ويراقب على الحكومة بالشكل الصحيح.

الإصلاح والتنمية

هل من كلمة أخيرة؟
 ● الكويت دولة تتمتع بكل شيء لكن لابد من الاهتمام بالتعليم والقضاء على البطالة والتركيز على الصحة والعنصر البشري فالتنمية البشرية تأتي قبل التنمية المعمارية وتطور وتقدم الدول فلا وجود للتنمية في ظل الفساد فإذا تحقق الإصلاح تحققت التنمية.